الأمم المتحدة

E/ICEF/2021/AB/L.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 April 2021
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2021

1-4 حزيران/يونيه 2021

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

رد إدارة اليونيسف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2020 المقدم إلى المجلس التنفيذي

موجز

تعرض هذه الوثيقة رد الإدارة على التقرير السنوي لعام 2020 المقدَّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي. ويوجز التقرير الإجراءات المختلفة التي اتخذتها اليونيسف لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمجالات المخاطر على مستوى المقر والميدان. كما يتضمن أفكارا متعمقة بشأن حالات الغش وسوء السلوك التي حقق فيها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والإجراءات المتخذة، بما في ذلك ما يتعلق باسترداد الأموال المفقودة بسبب الغش. وتسلط الوثيقة الضوء على الجهود الجماعية التي بذلتها شُعب اليونيسف ومكاتبها لتنفيذ التوصيات، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التي ظلت غير منفَّذة لفترة تزيد عن 18 شهراً.

ويتضمن الفرع التاسع من هذه الوثيقة عناصر مشروع قرار لينظر فيها المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2021/9.

21-04449 (A) 220421 300421

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة 3

ثانيا – الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات 4

ثالثا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية للحسابات بوجه عام . . . 4

رابعا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية 5

خامسا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة المواضيعية للحسابات وعمليات المراجعة المشتركة للحسابات 10

سادسا – تعليقات الإدارة على المهام الاستشارية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 12

سابعا – إجراءات الإدارة المتعلقة بنتائج التحقيقات والخسائر المالية واسترداد الأموال 14

ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة استجابة للملاحظات الختامية الواردة في التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف لعام 2020 15

تاسعا – مشروع قرار 19

المرفق

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي لم يُبت فيها لمدة تزيد عن 18 شهرا، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 20

أولا - لمحة عامة

1 - هذا التقرير أعدته إدارة اليونيسف ('الإدارة') ردا على النتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ("المكتب") باليونيسف لعام 2020 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2021/AB/L.3) وإضافته (E/ICEF/2021/AB/L.3/Add.1). وعملاً بمقرري المجلس التنفيذي لليونيسف 3/2018 و 6/2019، يتضمن هذا التقرير أيضا تحليلا لإمكانيات زيادة استرداد الخسائر المتصلة بحالات الغش أو الغش المفترض المبلغ عنها.

2 - ويتضمن هذا الرد معلومات مستكملة عن الإجراءات التي اتخذتها إدارة اليونيسف أو تعتزم اتخاذها لمعالجة المخاطر والتوصيات الرئيسية المحددة في عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات التي أجراها المكتب في عام 2020. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترنا بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف لعام 2020 المقدَّم إلى المجلس التنفيذي وإضافته.

3 - وترحب الإدارة بتقييم إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة باعتباره كافيا وفعالا بشكل عام، استنادا إلى أعمال الضمان التي قام بها المكتب في عام 2020. كما صدرت آراء مُرضية في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019. وتدرك الإدارة فرص التحسين وتواصل جهودها الرامية إلى زيادة تحسين السياسات والإجراءات والنظم الرامية إلى تعزيز ممارسات الحوكمة التنظيمية وإدارة المخاطر والرقابة على نطاق اليونيسف.

4 - وتعرب الإدارة عن تقديرها للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تقديم تقارير دورية إلى الإدارة عن حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، بما في ذلك من خلال الموقع الشبكي الذي أُطلق في عام 2021 والذي يبلّغ عن الإجراءات المتفق عليها التي لا تزال ملفاتها مفتوحة، بغرض تيسير الرصد المنهجي لتنفيذها. وتدعم شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري أعمال المتابعة والإبلاغ عن الإجراءات المتفق عليها التي ظلت ملفاتها مفتوحة لمدة تزيد عن 18 شهراً. ومن المتوقع إدخال المزيد من التحسينات في هذا الصدد في عام 2021.

5 - وتلاحظ الإدارة أن ما مجموعه 23 تقريرا عن أنشطة اليونيسف قد صدرت في عام 2020، بما في ذلك 4 تقارير استشارية. ومن بين 19 تقريراً من تقارير الضمانات الصادرة عن المكتب، أسفرت نسبة 94 في المائة منها عن استنتاجات مرضية عموماً (أي آراء "غير مشفوعة بتحفظات" أو "مشفوعة بتحفظات معتدلة")، وهو ما يؤكد العمل الدؤوب الذي تقوم به الإدارة للحفاظ على الاتجاه الإيجابي الذي سُجِّل في السنوات الخمس الماضية.

6 - وترحب الإدارة بالجهود التنظيمية الرامية إلى تعزيز عمل المكتب، ويسرُّها أن تعرف أن المكتب قد قدَّم مقترحاً بميثاق منقح إلى المجلس التنفيذي، وأنه يوسع استراتيجيته لمراجعة الحسابات من أجل توسيع نطاق الخدمات الاستشارية، واستخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات، بما في ذلك إطلاق موقعه الشبكي، الذي يمكن لجميع الموظفين الوصول إليه، والذي يبلّغ عن الإجراءات المتفق عليها التي لا تزال ملفاتها مفتوحة.

7 - وتدرك الإدارة التحديات التي تواجهها في مجال استرداد الخسائر المتصلة بالغش التي يتورط فيها الشركاء المنفذون، ولا سيما أولئك الذين يعملون في حالات الأزمات الإنسانية، نظرا لصعوبة رفع دعاوى قضائية في الوقت المناسب في هذه السياقات. وتواصل اليونيسف اتخاذ تدابير بديلة للتصدي لهذه الحوادث، بما في ذلك منع الشركاء المتورطين من مواصلة الشراكة مع اليونيسف، وإخطار كيانات الأمم المتحدة الأخرى بوضعهم عند الاقتضاء عن طريق بوابة شركاء الأمم المتحدة، ومواصلة تعزيز تدابير الرقابة الداخلية.

ثانيا - الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

8 - تثمِّن الإدارة استمرار المكتب في الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، عملا بمقرر المجلس التنفيذي 13/2012، مع النظر في الطلبات الواردة من المدير التنفيذي والدول الأعضاء من أجل تنقيح التقارير أو حجبها، وفق شروط معينة. وتواصل الإدارة دعم الجهود المبذولة في عملية الكشف هذه من خلال الموافقة في الوقت المناسب على التقارير لنشرها، مما ييسر استمرار المساءلة والشفافية تجاه أصحاب المصلحة.

9 - وتؤكد الإدارة أنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم نشر 19 تقريراً من تقارير الضمانات الصادرة في عام 2020 - 17 منها تتعلق بالمكاتب القطرية، وتقرير يتعلق بمراجعة مواضيعية للحسابات، وتقرير يتعلق بمراجعة مشتركة للحسابات.

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية للحسابات بوجه عام

10 - وفي سياق تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي 10/2017 بشأن تحديد أولويات تنفيذ الإجراءات في مجالات المخاطر المتكررة، تلاحظ الإدارة أن 13 في المائة من الإجراءات المتفق عليها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2020 قد صُنِّفت على أنها ذات أولوية عالية. ويمثل هذا تحسناً مقارنة بنسبة 16 في المائة في عام 2019 و 21 في المائة في عام 2018.

11 - وتثمن الإدارة الأفكار المتعمقة التي يقدمها المكتب، وتلاحظ المجالات الأربعة الأكثر أهمية التالية في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، أي عام 2020، التي تشكل نسبة 82 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن مراجعة حسابات المكاتب القُطرية، وهي: (أ) إدارة البرامج؛ (ب) الحوكمة والمساءلة؛ (ج) الإمدادات واللوجستيات؛ (د) تعبئة الموارد.

12 - وترحب الإدارة بتقييم المكتب بأنه على الرغم من أن هذه التوصيات تدعو إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية للحد من التعرض لمخاطر أكبر، فإن المكتب يرى أنها لم تؤثر سلبا على الإطار العام للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة. ومع ذلك، تواصل الإدارة التركيز على مجالات التحسين المشار إليها، والتي أبرزها هذا التقرير. وقد استعرضت الإدارة بعناية المواضيع الرئيسية والمسائل المتكررة الناشئة عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2020 لتعزيز تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية لليونيسف.

13 - وخلال عام 2020، أصدر المكتب 17 تقريراً لمراجعة حسابات المكاتب القطرية وتقريراً واحداً للمراجعة المواضيعية للحسابات، وهي تتضمن 166 توصية في المجموع. ويسر الإدارة أن تلاحظ أن نسبة 94 في المائة من تلك التقارير أسفرت عن استنتاجات مُرضية عموما ("غير مشفوعة بتحفظات" أو "مشفوعة بتحفظات معتدلة")، وأن نسبة 6 في المائة (تقرير واحد) كانت "مشفوعة بتحفظات شديدة"[1]. ولم يتضمن أي تقرير استنتاجاً سلبياً. ويمثل ذلك تحسنا مقارنة بعام 2019، حيث صُنّفت نسبة 89 في المائة من التقارير بأنها "مُرضية" ونسبة 11 في المائة بأنها "مشفوعة بتحفظات شديدة".

(1) يتعلق الاستنتاج "المشفوع بتحفظات شديدة" بمراجعة حسابات المكتب القطري للسودان.

14 - ويلاحظ المكتب في تقريره السنوي أن تصنيفَي "غير مشفوع بتحفظات" و "مشفوع بتحفظات معتدلة" يعتبران مُرضيين، وأن هذين التصنيفين يؤكدان للإدارة أن ثمة بوجه عام ضوابط وعمليات قائمة تؤدي وظائفها على النحو المتوخى منها، ومن ثم فليست هناك حاجة سوى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية طفيفة نسبيا.

15 - وما زالت الجهود التي تبذلها الإدارة للتعجيل بالإجراءات التصحيحية مستمرة من أجل إغلاق التوصيات المعلقة. وتلاحظ الإدارة أن من بين الإجراءات المعلقة الـ 15 المتفق عليها التي ظلت ملفاتها مفتوحة لفترة تزيد عن 18 شهرا، أُغلقت 6 إجراءات وقت إصدار التقرير السنوي للمكتب لعام 2020. ويسلط هذا التقرير الضوء على الحالة والتقدم المحرز والإجراءات المحددة المتعلقة بالتوصيات المتبقية التي ظلت مفتوحة لفترة تزيد عن 18 شهرا.

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية

16 - تلاحظ الإدارة أن نطاق عمليات مراجعة الضمانات التي أجراها المكتب في عام 2020 شمل 17 مكتبا قطريا شكلت نسبة 29 في المائة من النفقات المخصصة للمكاتب القطرية والإقليمية في عام 2020. وأسفرت عمليات مراجعة الحسابات هذه عن اتخاذ 158 إجراء من الإجراءات المتفق عليها. وتشير الإدارة إلى أنه في نهاية عام 2020، بلغت معدلات التنفيذ فيما يتعلق بالإجراءات المتفق عليها للسنتين السابقتين نسبة 94 في المائة لعام 2018 ونسبة 74 في المائة لعام 2019. وإذ تشير الإدارة إلى أن المكتب يستمد مستوى معينا من الثقة من المعدل المرتفع تاريخيا لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها، فإنها تواصل إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، في ظل التعامل مع تحول الأولويات الناجم عن الظروف الصعبة التي أسفرت عنها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

17 - وتلاحظ الإدارة كذلك أن 10 تقارير عن عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية قد صدرت في الربع الأخير من عام 2020. وتتضمن هذه التقارير نسبة 52 في المائة من الإجراءات المتفق عليها ذات الأولوية العالية ونسبة 62 في المائة من الإجراءات المتفق عليها البالغ عددها 158 إجراء لعام 2020. وقد تم بالفعل وضع خطط لتنفيذ هذه التوصيات. ومع ذلك، وبالنظر إلى توقيت تقارير المكتب في الربع الأخير من عام 2020 وصعوبة السياق التشغيلي العالمي، فإن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها لا يزال جاريا. ويرد فيما يلي موجز للإجراءات التي يجري اتخاذها.

ألف - إدارة البرامج

18 - تلاحظ الإدارة أن الإجراءات المتصلة بإدارة البرامج مثلت نحو 52 في المائة من الإجراءات الـ 158 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي روجعت حساباتها في عام 2020. وتعرب الإدارة عن تقديرها لاستمرار الاهتمام بكفاية وفعالية التخطيط، وتنمية الشراكات، وضمان البرامج، وتقديم التقارير إلى المانحين، والرصد والتقييم، على النحو الوارد في جميع عمليات مراجعة الحسابات الـ 17 التي أجريت للمكاتب القطرية خلال عام 2020.

19 - وفي عام 2019، انطلقت اليونيسف في مسيرة للاضطلاع بمبادرات لتحسين المنظمة. ويستند الاستعراض التنظيمي إلى مبادئ تسعى إلى ما يلي: (أ) تمكين المكاتب القطرية من تحقيق نتائج لصالح الأطفال من خلال زيادة اللامركزية وتبسيط العمليات؛ (ب) تعزيز أوجه المساءلة والتكامل على نطاق المنظمة، باتباع مبدأ الولاية الاحتياطية في صنع القرار؛ (ج) زيادة أوجه الكفاءة في استخدام الوقت والموارد لدعم تحقيق النتائج؛ (د) تعزيز المرونة التنظيمية في مجال النظم والعمليات والتصميم التنظيمي، وكذلك من حيث طرق العمل؛ (هـ) تحسين تدفق الأفكار والتعلم عبر المنظمات وتشجيع طريقة عمل تقوم على قدر أكبر من التفاعل والتعاون والتواصل؛ (و) الاستفادة من الفرص التي يتيحها إصلاح الأمم المتحدة.

20 - ويتزامن هذا التفكير في المبادئ الرئيسية لتحسين المنظمة مع تركيز أوسع نطاقا على التحسينات التنظيمية اللازمة لضمان أن تخرج اليونيسف من جائحة كوفيد-19 وهي أقوى وأكثر مرونة وأقدر على إدارة الصدمات في المستقبل والتعافي منها. كما أنه يأتي إلى جانب الجهود الجارية لتحسين الثقافة المؤسسية لليونيسف. وسيُسترشد بالنتائج في وضع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة 2022-2025.

1 - التخطيط

21 - تشير الإدارة إلى الفرص المتاحة لتعزيز تخطيط البرامج من أجل تحسين مواءمة هيكل النتائج، والحد من الثغرات في بيانات المؤشرات الرئيسية، ووضع خطوط أساس عند تخطيط البرامج ليُسترشد بها في قياس الأداء والقرارات الإدارية ذات الصلة. وركزت الإدارة اهتمامها على الحاجة إلى التحديد المبكر لمصادر البيانات الموثوقة ووضع خطوط الأساس والمؤشرات الرئيسية، فضلا عن إدخال تحسينات على عملية تخطيط العمل.

22 - وفي المكاتب القطرية التي وُضعت فيها توصيات تتعلق بالتخطيط، ستكفل الإدارة أن يكون الشركاء الحكوميون على علم تام بشفافية عمليات التخطيط التي تجريها اليونيسف وأهداف الأنشطة البرنامجية المتفق عليها. وتعمل الإدارة على تعزيز ضمان الجودة عند إعداد خطة العمل لضمان مواءمتها مع موارد الميزانية المعتمدة وخطط وأهداف التنمية الوطنية، مما سيعزز بدوره الإمساك بزمام الأمور على الصعيد المحلي والمساءلة المتبادلة.

23 - وبالإضافة إلى ذلك، انتقلت اليونيسف في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى نموذج جديد لتقييم النتائج (RAM 3,0). ويوفر النموذج RAM 3,0 للمكاتب والشعب القدرات التقنية اللازمة لدمج وتبسيط عملية تخطيط النتائج والإبلاغ عنها. ويتولى النموذج RAM 3,0 أتمتة تخطيط العمل وتخطيط الإمدادات فيما يتعلق بنتائج البرامج القطرية وخطط إدارة المكاتب في المكاتب الإقليمية وشعب المقر. وتتوقع الإدارة أن يؤدي استخدام النموذج RAM 3,0 إلى زيادة اتساق المعلومات المتاحة عن سلسلة النتائج، وأن يؤدي أيضا إلى ترشيد استخدام المؤشرات في جميع مجالات الأعمال. وسيعزز استخدام النموذج RAM 3,0 عملية تخطيط النتائج والإبلاغ عنها على مستوى المكاتب القطرية، وسيعزز التعاون مع المستخدمين الخارجيين من أجل وضع خطط العمل.

2 - الشراكة

24 - تعرب الإدارة عن تقديرها لتوصيات المكتب بتعزيز التواصل والتعاون مع الشركاء، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتواصل إدارة اليونيسف تعزيز تطوير اتفاقات التعاون في مجال الشراكة باستخدام نهج تشاركي وشامل للجميع مع الشركاء. ويشمل هذا النهج الجهود الجارية لدعم تنمية قدرات مجموعة مختارة من الشركاء المنفذين على تحسين التعاون.

25 - وفي المكاتب التي سُلِّط الضوء فيها على فرص التحسين، تعمل الإدارة على تعزيز استكمال ووضوح استراتيجية الشراكة لإدراجها في خطط العمل ذات الصلة. وتبذل الإدارة جهودا من أجل (أ) زيادة مساهمات الشركاء في تكاليف البرامج المباشرة، حيثما أمكن، وبيان المساهمات التقنية المقدمة من الشركاء على نحو أفضل؛ (ب) زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المحلية المتاحة لإقامة شراكات محتملة في مجال التنفيذ وإشراك تلك التي تتمتع بأفضل ميزة نسبية؛ (ج) ضمان إجراء اختيار مفتوح وتنافسي حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال بوابة شركاء الأمم المتحدة. وفي المكاتب الأخرى المتأثرة بهذه التوصية، تعمل الإدارة على بناء قدرات الشركاء المحليين من المنظمات غير الحكومية الذين أقيمت معهم بالفعل شراكات لتعزيز استدامتهم على المدى الطويل، ومن ثم لتعزيز حقوق الطفل.

26 - وما زال أخذ اليونيسف بنظام eTools يعزز إدارة الشراكات. ونظام eTools هو عبارة عن منصة إلكترونية تمكن المكاتب القطرية لليونيسف من تعزيز وتبسيط طرائق إعداد البرامج وإقامة الشراكات مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني طوال دورة حياة الشراكة. وتتيح منصة eTools، عند إدماجها مع النظم القائمة مثل نظامي VISION و InSight، جمع البيانات بشكل موحد فيما يتعلق بالشراكات التي تقيمها اليونيسف مع شركائها المنفذين.

27 - وخلال جائحة كوفيد-19، واجهت اليونيسف تحديات تشغيلية. وتواصل الإدارة الابتكار في تنفيذ البرامج ونُهُج إدارة المخاطر للعمل مع الشركاء في هذا السياق. وفي الربع الثاني من عام 2020، أصدرت اليونيسف مذكرة توجيهية بشأن تنفيذ إدارة الشراكات خلال جائحة كوفيد-19 لتطبيقها بالاقتران مع إجراءات الطوارئ باليونيسف للتصدي لجائحة كوفيد-19. وتنظر المذكرة التوجيهية في القيود التي تفرضها الحكومات الوطنية على الوصول من جراء الجائحة وتقترح نُهُجا لإدارة الشراكات.

3 - الرصد

28 - تحيط الإدارة علما بالتوصية بوضع استراتيجية للرصد الميداني على نطاق المنظمة وتعزيز تغطية ونوعية الزيارات التي تجرى لرصد البرامج في المكاتب القطرية. وستشمل الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025 استعراض نظام رصد البرامج. وترى الإدارة أن الرصد أساسي لتحقيق النتائج المقررة.

29 - وفي المكاتب المتأثرة، تواصل الإدارة تنفيذ خطة رصد ميدانية على نطاق المكاتب تشمل أنشطة رصد متخصصة ومتكاملة (مثل الرصد المتصل بالإمدادات ومشاريع البناء/الأشغال المدنية)، لضمان أن تكون تغطية زيارات الرصد الميداني ونطاقها وتواترها مناسبة وقائمة على المخاطر. وتنظر الإدارة، حسب الاقتضاء، في استخدام خدمات الرصد المقدمة من أطراف ثالثة، ولا سيما في المناطق النائية وغير الآمنة التي يتعذر الوصول إليها.

30 - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بتحديث إجراءات التشغيل الموحدة لتوضيح العمليات ومسؤوليات كل موظف فيما يتعلق بالإشراف على أنشطة الرصد الميداني مثل الزيارات البرنامجية في المكاتب القطرية. وتقوم أفرقة الإدارة القطرية باستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للرصد وتعمل أيضا على تعزيز قدرة الموظفين على زيادة نوعية أنشطة الرصد الميداني. وتتطلع الإدارة إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عند الاقتضاء.

31 - وفي سياق تفشي جائحة كوفيد-19، وضعت إدارة اليونيسف إطار رصد وتحليل البرامج الرامية إلى مكافحة كوفيد-19 لصياغة لمحة عامة عن المساهمات الأساسية في برامج اليونيسف على مستوى النواتج التي يتوقع أن تدعم التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج لصالح الأطفال. وتدعم المؤشرات القياسية العالمية المقدمة في هذا الإطار عملية اتخاذ القرار بناء على الأدلة وتتبع العمليات بشكل آني، وهو ما تتيحه منصة eTools على شبكة الإنترنت.

4 - ضمان البرامج

32 - تحيط الإدارة علما بالتوصيات المتعلقة بتحسين أوقات التجهيز لصرف التحويلات النقدية؛ ونوعية التقارير عن أنشطة الضمان؛ وتسوية ما تسفر عنه من توصيات ومتابعتها. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أصدرت الإدارة مذكرة توجيهية بشأن تنفيذ إدارة الشراكات لتزويد المكاتب بالمرونة اللازمة للسماح بالرصد والتأكد عن بعد واعتماد نهج قائم على المخاطر لتحديد أولويات الأنشطة. وعندما تُرفع القيود المفروضة على الوصول من جراء الجائحة، ستستأنف المكاتب التنفيذ المنتظم لأنشطة الضمان المالي.

5 - تقديم التقارير إلى المانحين

33 - أشارت الإدارة إلى التوصيات المتعلقة بتقديم التقارير إلى المانحين، ويسرها أن تبلغ، نتيجة للجهود المشتركة بين الشُعب لتعزيز تقديم التقارير إلى المانحين، عن إنشاء بوابة تقديم التقارير إلى المانحين (بما في ذلك أداة تعقب التقارير المقدمة إلى المانحين) في الربع الأخير من عام 2020. وتتيح البوابة اختصار الوقت اللازم لتسليم التقارير إلى المانحين؛ وزيادة الكفاءة في إعداد التقارير المقدمة إلى المانحين، سواء داخل اليونيسف أو لفائدة الشركاء؛ وتحسين الشفافية والثقة لدى الشركاء بفضل تيسير الحصول على التقارير المقدمة إلى المانحين؛ وإنشاء مستودع شامل وعملي للتقارير المقدمة إلى المانحين بهدف تيسير استرجاعها لأغراض التحليل والبحث، من جملة فوائد أخرى.

6 - التقييم

34 - تحيط الإدارة علما بالتوصية بتعزيز التقييمات عن طريق تخصيص الموارد والقدرات المالية الكافية. وتكرر الإدارة تأكيد التزامها بدعم المبادرات التي تعزز وظيفة التقييم من حيث التكنولوجيا ونطاق تغطية التقييمات. ويتيح إنشاء الإدارة لصندوق للتمويل الجماعي خاص بالتقييم موارد إضافية للمساعدة في بلوغ النقطة المرجعية التي حددها المجلس التنفيذي وهي نسبة 1 في المائة من النفقات البرنامجية.

باء - الحوكمة والمساءلة

35 - تشير الإدارة إلى رأي المكتب القائل بأن ترتيبات الإدارة التنظيمية وإدارة المخاطر باليونيسف بحاجة إلى التحسين. وتتوقع الإدارة أن يدعم تنفيذ الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2020 الجهد التنظيمي المبذول حاليا من أجل تعزيز التكامل بين المكاتب الإقليمية والمقر ودعمها للمكاتب القطرية.

36 - ويعد هذا الجهد الرامي إلى إعادة تنظيم الدعم المقدم من المكاتب الإقليمية والمقر للمكاتب القطرية أحد مسارات العمل في مبادرة اليونيسف لتحسين المنظمة. وستوضح هذه المبادرة أوجه المساءلة والمسؤوليات الموزعة فيما بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وكذلك فيما بين شُعب المقر. وتتوخى الإدارة أيضا إطارا معزَّزا للمساءلة يعزز زيادة سرعة الاستجابة، ويعزز الاستجابة في عملية صنع القرار ولدى المندوبين، ويمكِّن المديرين على المستوى الميداني من اتخاذ القرارات. ومن شأن ذلك أيضا أن يبرر عدد الأشخاص المشاركين في صنع القرار على أساس المخاطر وأن يوائم بوضوح السلطة مع المسؤولية والمساءلة.

37 - وفي عام 2020، واصلت إدارة اليونيسف تحسين عناصر الرقابة الرئيسية، بما في ذلك أطر إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وأكملت الإدارة بنجاح الجهود ذات الصلة، بما في ذلك وضع وإصدار سياسة منقحة للإدارة المركزية للمخاطر، والبدء في تنفيذ منصة الحوكمة الإلكترونية والمخاطر والامتثال في عام 2020. واقترن ذلك بالتحسينات في رصد مستوى المعاملات والجهود المبذولة استنادا إلى إصدار بيان الرقابة الداخلية المقرر إدراجه في البيانات المالية لعام 2020 في الربع الأول من عام 2021. وفي إطار الجهود الإدارية الجارية، ستواصل اليونيسف تعزيز هيكلها لإدارة المخاطر والعمل على تحسين مستوى إدراكها للمخاطر.

جيم - إدارة الإمدادات واللوجستيات

38 - تلاحظ الإدارة توصية المكتب بتعزيز تخطيط المشتريات والتنبؤ بها، وتقييم قدرة الشركاء المنفذين على إدارة الإمدادات، ووضع آليات لتتبع عمليات التسليم والحصول على تعليقات من المستفيدين.

39 - وفي المكاتب المتأثرة، ستعزز الإدارة مشتريات الإمدادات وإدارتها عن طريق تنقيح منهجيتها لدعم التنبؤ السليم والافتراضات والأهداف؛ واستعراض تقديرات المشتريات بانتظام في ضوء تغير بيئة التشغيل والاحتياجات والأولويات؛ واستعراض جدوى مواعيد التسليم في أوامر الشراء.

40 - وستزيد المكاتب من تعزيز رصد مدى الوفاء بمواعيد التسليم المقررة. وبالنسبة للمكتب المعني، سيشمل ذلك تحليل الأسباب الجذرية وراء تأخر تسليم الإمدادات إلى الشركاء المنفذين وتأخر استلام الإمدادات من الموردين. وستعزز الإدارة العمليات والضوابط الداخلية للتخفيف من المخاطر الملحوظة. وستشمل الجهود المبذولة تقديم الدعم التقني إلى الشركاء الحكوميين لزيادة قدرتهم على تقديم مواصفات واضحة وفي الوقت المناسب للإمدادات. وستستكشف المكاتب كذلك فرص المطالبة بأي عقوبات متفق عليها عند تأخر التسليم من قِبل الموردين.

41 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، تُعتبر اليونيسف الوكالة الرائدة في شراء وتسليم أكثر من بليوني لقاح، وهو أكبر جهد لشراء اللقاحات في التاريخ. ويجري تنفيذ هذه المبادرة في إطار مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهو عبارة عن شراكة عالمية لتوفير اللقاح أطلقت في تموز/يوليه 2020 في إطار تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي: مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 هي مبادرة تعاون متميزة لتسريع وتيرة تطوير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها على نحو عادل وتشخيص مرض كوفيد-19 وعلاجه. وبالإضافة إلى أن اليونيسف هي الجهة الرائدة في مجال الشراء والتسليم، فإنها تشترك في الريادة فيما يخص استعداد البلدان.

42 - وتشارك شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف في عناصر الرقابة والعناصر الاستشارية والتشغيلية لعمل اليونيسف المتعلق بمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 على نطاق العديد من مجالات عمل مرفق كوفاكس وأفرقته العاملة وفِرقه الفرعية في مجالات المشتريات والشحن الدولي والمعلومات المتعلقة بالأسواق واللوجستيات داخل البلد وجمع الأموال والمساعدة التقنية فيما يخص معدات سلسلة التبريد، من بين مجالات أخرى.

دال - تعبئة الموارد

43 - تلاحظ الإدارة توصيات المكتب بوضع وتعزيز استراتيجيةٍ لتعبئة الموارد قائمة على الأدلة، وهي الاستراتيجية ستؤدي دورا أساسيا في تصميم استراتيجيات للدعوة والتمويل تستهدف أوجه القصور في مجالات برنامجية محددة وتعالج سلسلة العمل الإنساني - الإنمائي. وقد وضعت الإدارة خططا لزيادة الاستثمار في جمع الأموال من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة من أجل زيادة التمويل للبرامج القطرية.

44 - وتعمل المكاتب القطرية المعنية التابعة لليونيسف على وضع خطط لجمع الأموال باتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة المجالات البرنامجية التي تعاني من نقص التمويل. ويشمل ذلك ربط الجهات المانحة بثغرات تمويلية محددة في البرامج القطرية التي وُضعت لها توصيات مراجعة الحسابات. وتخطط الإدارة لتعديل الخطط السنوية لتكييف الاحتياجات البرنامجية مع السياقات المتغيِّرة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وسائر الأوضاع الخارجية.

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة المواضيعية للحسابات وعمليات المراجعة المشتركة للحسابات

ألف - النهج المنسق للتحويلات النقدية

45 - تلاحظ الإدارة النتائج والتوصيات التي أبلغ عنها المكتب فيما يتعلق بمراجعة الحسابات المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية في اليونيسف. ومنذ أن أطلقت اليونيسف استراتيجية المنظمة فيما يتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية في عام 2014 من أجل تعزيز إدارة هذا النهج وحوكمته والإشراف عليه على جميع المستويات، حققت المنظمة تقدما كبيرا في المجالات الرئيسية ذات الصلة. ومن بين هذه المجالات تطوير القدرات الرقمية (نظام eTools) لدعم المكاتب في إدارة الشراكات؛ ووضع إجراءات محدّثة قائمة على الوعي بالمخاطر لضمان النهج المنسق للتحويلات النقدية والمدفوعات (أداة ezHACT)؛ وتنمية قدرات موظفي اليونيسف والشركاء المنفذين؛ وتعزيز الموارد اللازمة لإدارة النهج المنسق للتحويلات النقدية.

46 - وفي ظل تقدير حجم الأموال التي توجَّه عن طريق آليات النهج المنسق للتحويلات النقدية من خلال أكثر من 000 9 شريك منفذ، والتي تتجاوز قيمتها بليوني دولار، تولي الإدارة قيمة كبيرة لتعزيز تطبيق إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية في اليونيسف. وتحيط الإدارة علما بتوصيات المكتب باستعراض المساءلة وإعادة تحديدها، لا سيما في المقر وفي المكاتب الإقليمية؛ ومتابعة الاستخدام الفعال للتقييمات الجزئية؛ وتعزيز أنشطة الضمان القائمة على المخاطر وتعزيز استخدام التكنولوجيا لتقييم أنشطة الضمان والإبلاغ عنها ومتابعة النتائج التي تسفر عنها.

47 - ويسرّ الإدارة أن تبلغ عن عدة تحسينات ملحوظة. وفي عام 2021، ستقوم شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، بالتعاون مع المديرين الإقليميين، باستعراض وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة فيما يخص حوكمة النهج المنسق للتحويلات النقدية والإشراف عليه. والهدف من ذلك هو توفير دعم الخبراء للمكاتب القطرية على الصعيد الإقليمي والاستفادة من الدور الاستشاري الذي تضطلع به شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري في مجال الحوكمة والرقابة، بالنظر إلى المسؤوليات المنوطة بالشعبة فيما يخص الإدارة العامة للموارد المالية لليونيسف.

48 - وما زال تنفيذ اليونيسف لنظام eTools يؤدي إلى زيادة تعزيز إدارة الشراكات وكذلك أنشطة الضمان المالي والبرنامجي المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية. وقد أدت منصة eTools على شبكة الإنترنت - التي اعتمدتها المكاتب القطرية لليونيسف إلى حد كبير على الصعيد العالمي وصدر به تكليف في 74 مكتباً من المكاتب القطرية المتوسطة والكبيرة التي تمثل أكثر من 90 في المائة من التحويلات النقدية - إلى تعزيز وتبسيط عملية إعداد البرامج وتنفيذ الشراكات طوال دورة حياة الشراكة. وهي تشمل، في جملة وحدات أخرى، وحدة الضمان المالي، ووحدة إدارة الرحلات لأغراض الزيارات البرنامجية، ووحدة الرصد من جانب أطراف ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه المنصة، بفضل إدماجها في النظم الرئيسية مثل نظامي VISION و InSight، جمع البيانات ودمجها فيما يخص شراكات اليونيسف، وتعزز الإدارة والرصد المتصلين بالنتائج المستخلصة من أنشطة الضمان.

49 - وبعد تنفيذ أداة ezHACT بنجاح، تواصل الإدارة استكشاف إمكانية رقمنة استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق عبر استمارة إلكترونية للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق ("eFACE"). ومن شأن الاستمارة الإلكترونية eFACE أن تعزّز تطبيق النهج المنسق للتحويلات النقدية في اليونيسف داخليا ومع الشركاء المنفذين على حد سواء لجعل تجهيز التحويلات النقدية وتصفيتها أكثر كفاءة، وقد تشمل واجهة بينية مع نظم ومنصات اليونيسف الأخرى، مثل نظامي VISION و eTools.

50 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، تبنت المكاتب القطرية لليونيسف استخدام التكنولوجيا لإجراء الرصد والتأكد عن بعد، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات افتراضية مع الشركاء، ودعما لاستعراض الوثائق الداعمة والأدلة على الأنشطة والنتائج المتعلقة بأنشطة الضمان، من بين استخدامات أخرى. وتستكشف اليونيسف سبلا لمواصلة أتمتة العمليات وإدماج مصادر البيانات للحد من احتمال وقوع الخطأ أو الغش عند إدارة الشراكات من خلال إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. ولا تزال التحديات قائمة في سياقات البلدان ذات البنية التحتية الرقمية الضعيفة والتي يحظى فيها الشركاء المنفذون بقدرة متدنية أو يكون لديهم فرص محدودة للحصول على التكنولوجيا.

باء - تقرير مشترك عن استجابة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن

51 - بالنظر إلى حجم برامج اليونيسف في اليمن، ترحب الإدارة بالتقرير الذي يلخص نتائج فرادى عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها في اليمن أعضاء مختارون من ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة. وتلاحظ الإدارة أن اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمانة العامة للأمم المتحدة (فيما يتعلق بعمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) قامت بعمليات مراجعة فردية للحسابات من خلال مهام المراجعة الداخلية للحسابات التي تضطلع بها، على أن عمليات مراجعة الحسابات مجتمعةً تغطي نسبة 80 في المائة من تمويل الأمم المتحدة المقدم للاستجابة الإنسانية في اليمن.

52 - وإذ تدرك الإدارة بشدة صعوبة البيئة التشغيلية في اليمن، فإنها تحيط علما بالنتائج الموجزة في التقرير السنوي لعام 2020 المقدَّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي. ولاحظت الإدارة الجهود الموصى بها المشتركة بين الوكالات الرامية إلى تبسيط آليات الحوكمة والتنسيق القائمة، من قبيل هياكل التنسيق الموحدة (مثل الفريق القطري للعمل الإنساني) والآليات التي تختص بها اليمن (خلية الطوارئ)، فضلا عن الدعوات إلى تحسين إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية وتقييم الاستجابة من خلال تقييمٍ للعمل الإنساني مشتركٍ بين الوكالات.

53 - وتبرز الإدارة أنه منذ صدور التقرير المشترك، وافق الفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات المعني بتقييم العمل الإنساني الذي شكله مديرو التقييمات التابعون للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية على إجراء تقييم للعمل الإنساني مشترك بين الوكالات في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل منسق الشؤون الإنسانية مع فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن لإدارة المخاطر المتصلة بالشركاء والتخفيف من حدتها بمزيد من الفعالية من خلال استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، واستراتيجية مكافحة الفساد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية.

سادسا - تعليقات الإدارة على المهام الاستشارية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

ألف - إطار المساءلة في اليونيسف

54 - ترحب الإدارة بمشورة المكتب بتحديث الهياكل التنظيمية والتسلسل الإداري والمهام والأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة للمكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر ولجان الحوكمة الرئيسية. وتلاحظ اليونيسف كذلك المشورة الداعية إلى تنقيح تعريف المساءلة وتوضيحه وإبلاغه؛ وزيادة القدرات والموارد اللازمة لدعم مراجعة إطار المساءلة ورصده؛ ووضع منهجية وأدوات للتقييم للمساعدة في قياس ورصد التقدم المحرز في إنفاذ المساءلة في اليونيسف والإبلاغ عنه.

55 - ولدى تنفيذ المشورة الرامية إلى إدراج نموذج الخطوط الثلاثة في سياسات الرقابة الداخلية، يسر الإدارة أن تفيد بأن هذه العملية قد بدأت بالفعل. وفي عام 2020، نقحت اليونيسف سياستها المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر وأدرجت نموذج الخطوط الثلاثة. ويجري أيضا تحديث سياسة الرقابة الداخلية.

56 - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الإدارة تعزيز وتوطيد إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر (بما في ذلك مخاطر الغش) في المكاتب القطرية من خلال التدريب والتوجيه وغير ذلك من تدابير مكافحة الغش الرامية إلى ردع الغش وسوء السلوك ومنع حدوثهما وكشفهما. وقد عُيّن نواب الممثلين للعمليات ومديرو العمليات كجهات اتصال لشؤون الغش على المستوى الميداني، واعتبارا من عام 2021، يُطلب من جميع رؤساء المكاتب أن يقدموا إلى المراقب المالي لليونيسف، على أساس سنوي، شهادات بشأن حالة إجراءات الرقابة الداخلية في مكاتبهم. وستساعد هذه الجهود على تعزيز الحوكمة والمساءلة في المكاتب.

باء - إجراءات الطوارئ باليونيسف للتصدي لكوفيد-19

57 - في آذار/مارس 2020، أعلنت المديرة التنفيذية لليونيسف حالة طوارئ من المستوى 3 شملت جميع مكاتب اليونيسف. وقد استند ذلك الإعلان إلى نطاق جائحة كوفيد-19 والتحديات التي تطرحها ومدى تعقيدها وسرعة انتشارها في جميع أنحاء العالم. وكان هذا إعلانا بارزا لأنه كان بمثابة أول إعلان من نوعه في تاريخ اليونيسف.

58 - وفي آذار/مارس 2020، تحركت الإدارة بسرعة لوضع وتفعيل إجراءات طوارئ جديدة للاستجابة للإعلان عن جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وأصدرت إجراءات منقحة تهدف إلى تزويد المكاتب بعمليات مبسطة للتعجيل بالاستجابة للأزمة.

59 - وترحب الإدارة بنتائج الاستعراض الاستشاري الذي أجراه المكتب لإجراءات الطوارئ التي اتخذتها اليونيسف للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتقييم المخاطر المتصلة بتصميمها ومدى استخدامها للأموال والإبلاغ عنها. وقدم الاستعراض المستقل مدخلات من أجل الوقوف على القيمة التي تضيفها هذه الإجراءات وتحليلا لمدى تطبيقها على نطاق المكاتب في اليونيسف.

60 - وتلاحظ الإدارة دعوة المكتب إلى تعزيز الممارسات الجيدة المحددة في المكاتب القطرية فيما يتعلق بالاستخدام المنهجي للأدوات من جانب مكتب برامج الطوارئ التابع لليونيسف والمكاتب القطرية. وخلال الأزمة، تبين أن نظام eTools مَوْرد قوي للحفاظ على إمكانية الوصول إلى الوثائق الهامة ولتيسير إدارة الشراكات.

61 - وبالإضافة إلى إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ المتصلة ببرامج اليونيسف وعناصرها التشغيلية، اتخذت الإدارة تدابير ملحوظة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية. وشملت هذه الجهود ما يلي: تبسيط إجراءات استقدام الموظفين في حالات الطوارئ؛ والموافقة اللامركزية على التعجيل باستقدام الموظفين لتلبية الاحتياجات العاجلة من الموظفين من أجل التصدي لكوفيد-19؛ واستخدام ترتيبات الموارد الاحتياطية؛ وتنفيذ نظام عالمي لتتبع الزيادات المفاجئة من أجل التعجيل بتلبية الاحتياجات الطارئة من الموارد البشرية وإدارتها؛ وتحديد أولويات الدعم عن بعد وترتيبات الدوام المرنة، من بين جهود أخرى. وشملت التدابير الخاصة الإعفاء من شرط مدة الخدمة الدنيا بالنسبة للوظائف المتضررة المعنية بحالات الطوارئ، وتخفيض فترات انقطاع الخدمة بالنسبة للاستشارات والمهام المؤقتة لتلبية احتياجات الطوارئ.

62 - ومن بين الممارسات الجيدة الأخرى التي حُدِّدت في استعراض المكتب الأدلة القائمة على تضافر الجهود فيما بين الشعب والمكاتب، بما في ذلك مكتب برامج الطوارئ، وشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، ومكتب الابتكار التابع لليونيسف، وشعبة الإمدادات،

والمكاتب الإقليمية من أجل تحديد أي صعوبات تواجه المكاتب القطرية في الحصول على لوازم تنفيذ البرامج وتقييم مستوى الدعم المطلوب لهذه المكاتب. وفي هذه الحالة، حددت شعبة الإمدادات ومكتب برامج الطوارئ إجراءات الطوارئ المتصلة بالإمدادات اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

63 - وتلاحظ الإدارة كذلك فرص تحسين إجراءات الطوارئ من حيث تصميمها (مع الحاجة إلى توزيع المساءلة بين المكاتب والشعب وتحديد مدى تقبل المخاطر على الصعيد العالمي بشكل واضح) وتطبيقها (استراتيجيات إدارة المخاطر، واستراتيجية التواصل المؤسسي بلغات متعددة، وضمان الجودة، والإبلاغ). وتعمل الإدارة على تعزيز هذه المجالات.

سابعا - إجراءات الإدارة المتعلقة بنتائج التحقيقات والخسائر المالية واسترداد الأموال

64 - تدعم الإدارة عملية إعادة هيكلة قسم التحقيقات في المكتب مؤخرا، بما في ذلك إنشاء وحدة للاستراتيجية وتلقي القضايا والتحليل لزيادة التركيز على تلقي المسائل الجديدة وتقييمها. وسيؤدي ذلك أيضا إلى تحسين التوجيه والمشورة المقدمين للموظفين والمديرين بشأن مختلف الخيارات المتاحة للتصدي للسلوك المحظور المحتمل والإبلاغ عنه.

65 - وترحب الإدارة أيضا بقيام قسم التحقيقات باستحداث المراجعة المحاسبية القضائية لفحص ادعاءات الأطراف الخارجية المتصلة بالغش، لأن ذلك سيزيد من تعزيز الدور الاستباقي لإدارة مخاطر الغش في اليونيسف.

66 - وطوال عام 2020، استمرت أنشطة التوعية والتدريب المتعلقة بمكافحة الغش. ويتعين على الموظفين الجدد أن يضطلعوا بالدورة الإلزامية على الإنترنت للتوعية بأساليب الغش كجزء من عملية الإلحاق. وخلال السنة، تعاونت اليونيسف مع ست وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لإعداد تدريب للتوعية بأساليب الغش يستهدف الشركاء المنفذين. ويتاح هذا التدريب للتوعية بأساليب الغش للشركاء المنفذين بخمس لغات (الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية).

67 - وبلغ مجموع الخسائر المالية في القضايا التي أثبتها المكتب في عام 2020 ما قدره 423 578 دولارا، تم استرداد 474 360 دولارا (62 في المائة) منها. وعلاوة على ذلك، ومن خلال التحقيقات التي أجرتها شركات مستقلة متعاقدة بشأن حالات خاصة بالمشاريع في مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن، بلغت الخسارة المثبتة الناجمة عن معاملات احتيالية ما يعادل 968 74 دولارا، تم استرداد 245 72 دولارا (96 في المائة) منها. وخلال عام 2020، بلغ مجموع الخسائر الإجمالية في القضايا التي أغلقها المكتب والقضايا التي حققت فيها المنظمات المستقلة 391 653 دولارا، تم استرداد 719 432 دولارا منها.

68 - ولا تزال تدابير التخفيف والاستجابة لحالات الغش التي نُفِّذت في مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن تُظهر نتائج مشجعة من حيث استرداد المبالغ المفقودة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وكما هو مبين أعلاه، تم استرداد 96 في المائة من الخسائر المثبتة من جراء الاحتيال في عام 2020 (94 في المائة في عام 2019) بما يتماشى مع جهود اليونيسف الرامية إلى ردع تسريب المعونة ومنعه وكشفه وإظهار عدم التسامح مطلقا مع الاحتيال والفساد.

69 - وتظل اليونيسف ملتزمة بذلك، وسوف تتخذ التدابير الفورية المناسبة إزاء الشركاء المنفذين المتورطين في أنشطة احتيالية عن طريق استرداد الخسائر المثبتة ومنع هؤلاء الشركاء من تنفيذ المزيد من البرامج وإخطار كيانات الأمم المتحدة الأخرى بوضعهم باستخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة.

ألف - التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

70 - يضطلع المكتب، على النحو المشار إليه في تقريره السنوي، بالمسؤولية عن إجراء التحقيقات اللازمة، في حين أن شعبة الموارد البشرية أو وحدة القانون الإداري أو الوحدات الأخرى المعنية مسؤولة عن اتخاذ أي إجراء مناسب بناءً على النتائج التي يخلص إليها المكتب.

71 - وتلاحظ الإدارة أن 64 مسألة أحيلت إما إلى وحدة القانون الإداري أو مكتب المدير التنفيذي أو شعبة الموارد البشرية للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات أخرى في عام 2020. واتخذت إجراءات حيال هذه المسائل وتم الإبلاغ عنها في تقرير اليونيسف الداخلي السنوي عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة ردا على سوء السلوك. ويرد فيما يلي موجز للإجراءات المحددة المتخذة في عام 2020:

(أ) فُصل أحد عشر موظفا أو أُنهيت خدمتهم؛

(ب) خُفضت رتبة موظف واحد؛

(ج) خُفضت درجة سبعة موظفين؛

(د) وُجِّه اللوم إلى ثلاثة موظفين؛

(هـ) انتهت خدمة ثلاثة موظفين في اليونيسف ووافقوا على التعاون في سياق عملية تأديبية، وتبيَّن ارتكابهم لسوء سلوك. ولو أنهم ظلوا في الخدمة لكان قد فُرض عليهم إجراء تأديبي؛

(و) في 18 حالة، لم يثبت سوء السلوك. وفي سبع من هذه الحالات، فُرضت تدابير تنظيمية أو إدارية (يمكن أن تشمل توبيخا خطيا) بعد أن تبين أن سلوك الموظفين لم يكن لائقا إلا أنه لم يرق إلى مستوى سوء السلوك.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة استجابة للملاحظات الختامية الواردة في التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف لعام 2020

72 - تعرب اليونيسف عن تقديرها لأعمال اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، التي تسهم في الرقابة الاستشارية المستقلة والفعالة للمنظمة. وترحب الإدارة بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2020 المقدَّم إلى المجلس التنفيذي، وتعرب عن تقديرها للمشورة المقدمة إلى المديرة التنفيذية. وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم جائحة لم يسبق لها مثيل، لا تزال اليونيسف تتسم بالمرونة وبالقدرة على التكيف مع الظروف والتحديات الجديدة. وتعرب الإدارة عن تقديرها لطرائق عمل اللجنة عن بعد والجدول الزمني المعدَّل لاجتماعاتها في إطار دورات متداخلة بدأت في حزيران/يونيه 2020.

73 - وكما أبرز في الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة مع المديرة التنفيذية لليونيسف في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الإدارة إجراءات ملموسة لإعادة ترتيب أولويات عمل اليونيسف لدعم التصدي لجائحة كوفيد-19 لصالح الأطفال. وبالإضافة إلى إعادة ترتيب الأولويات، بذلت الإدارة جهودا لتعزيز تعبئة الموارد، إلى جانب التحسينات التنظيمية ومبادرات إدارة التغيير المشار إليها في الفرع الرابع (ألف) من هذا التقرير.

74 - وتعرب الإدارة عن تقديرها لطرائق العمل المعدَّلة للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، حيث اجتمعت اللجنة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في اليونيسف على مدى عدة أيام، بدلا من الدورات الموحدة العادية الثلاث للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ومكنت طريقة العمل هذه إدارة اليونيسف من تقديم الإحاطات والوثائق والعروض المطلوبة إلى اللجنة على الرغم من إعطاء الأولوية حاليا للتصدي للجائحة إلى جانب النواتج البرنامجية القائمة.

75 - وترحب الإدارة بالمذكرات الاستراتيجية الثلاث التي أصدرتها اللجنة في عام 2020 وما ورد فيها من مشورة بوصفها مساهمات قيِّمة في تعزيز ممارسات الرقابة والإدارة في اليونيسف. وتعرب الإدارة عن تقديرها لتنويه اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2020 بالاعتبار الذي أولته اليونيسف لمشورة اللجنة.

76 - وفي عام 2020، وضعت الإدارة الصيغة النهائية للميثاق المنقح للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات واختصاصات أمانة اللجنة ووقعت عليهما. ويقدِّم الميثاق عرضا شاملا للدور الاستشاري المستقل الذي تضطلع به اللجنة، مشيرا إلى أن اللجنة أنشئت لتقديم المشورة للمديرة التنفيذية بشأن ما يلي: الاضطلاع بالمسؤوليات في مجالات الحوكمة والمخاطر والإدارة المالية؛ والإشراف على تشغيل نُظُم اليونيسف وهياكلها، والرقابة الداخلية، وإطار المساءلة؛ والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية لليونيسف والإطار التنظيمي؛ والامتثال للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويصف الميثاق كذلك دور اللجنة في تقديم المشورة بشأن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والتقييمات والأخلاقيات وعمليات المراجعة الخارجية للحسابات.

77 - وترحب الإدارة بمشورة اللجنة في المجالات التالية: الحوكمة والمساءلة؛ وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإدارة المالية والإبلاغ؛ والرقابة الداخلية؛ والمهمة المتعلقة بالأخلاقيات؛ والرقابة الخارجية. وتسلط الفقرات التالية الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الإدارة استجابة لمجموعة مختارة من المشورات المقدَّمة من اللجنة:

78 - ويجري تطوير الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025 في مرحلة استثنائية، وهي الخطة الثانية للمنظمة منذ إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسوف تغطي هذه الخطة فترة يتأخر فيها حتما تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت الذي يتصدى فيه العالم للأزمة الصحية غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المباشرة وغير المباشرة الكاملة لهذه الجائحة على الأطفال لا تزال تتكشف. وتشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا لهذه الجائحة التحديات الواسعة النطاق التي تواجه إطار حقوق الطفل والتمويل العام، بما في ذلك قاعدة موارد اليونيسف. ويتمثل الهدف الرئيسي للخطة الاستراتيجية الجديدة في صون الإنجازات التي تحققت حتى الآن، والتعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في سياق جائحة كوفيد-19، وتعزيز وحماية حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم وفقا لاتفاقية حقوق الطفل.

79 - وقد وضعت الإدارة هيكلا لوضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 يضم لجنة توجيهية يرأسها نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج. وقد وُضعت الخطة موضع التنفيذ من قبل أربع مجموعات عمل مشتركة بين الشعب، يشارك في قيادة كل منها مديرا شعبتين بالمقر ونائبا المديرين لضمان إقامة روابط مع لجنة تنسيق الخطة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، يُسترشد في عملية وضع هذه الخطة كذلك بعملية تشاور داخلية وخارجية واسعة وطموحة تشمل المجلس التنفيذي والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الأخرى واللجان الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وتجري هذه المشاورات من خلال منتديات منظَّمة لأصحاب المصلحة المتعددين ومن خلال مناقشات وحلقات عمل ثنائية. وتضطلع الإدارة بالإضافة إلى ذلك بأنشطة خارجية للتواصل مع الأطفال والشباب لضمان أخذ آرائهم بعين الاعتبار عند وضع الخطة.

80 - وتعمل اليونيسف على وضع الصيغة النهائية لإطار المساءلة المنقح، الذي يرتبط أيضا بالإطار التنظيمي، وهو ما يحدد أوجه المساءلة الإطارية بمساعدة المكتب. وستأخذ اليونيسف في الاعتبار أيضا التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المزمع إجراؤه في عام 2021 لأطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

81 - وبناء على العمل المنجز في عام 2019، تواصل الإدارة التركيز على إحداث تحول في ثقافة المنظمة في اليونيسف في ثلاثة مجالات ذات أولوية من شأنها أن تدفع عجلة التغيير من أجل تحقيق الثقافة المنشودة في مكان العمل. وهذه المجالات هي كالتالي: تجسيد قيمنا الأساسية وجعلها جزءاً من جميع جوانب عملنا؛ وإعادة تعريف مفهوم إدارة الأفراد؛ وتعزيز المساءلة عن السلوكيات. وتستند كل هذه العناصر إلى الاتصالات الداخلية واهتمام الموظفين. وتقوم اليونيسف بقياس ورصد التقدم المحرز من خلال مجموعة من المؤشرات.

82 - وفي عام 2020، أنشأت الإدارة فرقة عمل معنية بمكافحة العنصرية والتمييز، تهدف إلى إيجاد أماكن آمنة لإجراء محادثات صعبة وشجاعة مع الموظفين في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة إلى وضع خطة عمل لليونيسف بشأن هذه المسائل. وفي حين تعتز اليونيسف بثراء تنوعها وتحتفل به، تدرك المنظمة أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات جريئة وهادفة ومدروسة لمعالجة الوضع الراهن في مواجهة العنصرية والتمييز. وقد حدد فريق الإدارة العالمي عدة بنود عمل في هذا المجال من مجالات العمل.

83 - وتتبنى رؤية الإدارة للتحسينات التنظيمية فكرة الابتكار وتطبقها بشكل خلاق لتحقيق نتائج ملموسة ودائمة للأطفال. وتستند هذه الرؤية إلى فكرة وجود منظمة مرنة واستشرافية وسهلة التكيف تعمل باستمرار على التعلم والتحسين، من أجل الأطفال والشباب وبمشاركتهم، وتسعى جاهدة لضمان إعمال حقوق كل طفل إعمالا كاملا. والهدف من هذه التحسينات هو تعزيز قدرة اليونيسف على التعجيل بتحقيق النتائج لصالح الأطفال من خلال تسريع البرامج، والابتكارات المتطورة في أساليب العمل، وتعزيز الشراكات والاستثمارات في الناس والثقافة.

84 - وتسعى الإدارة جاهدة إلى دعم الاستقلال الوظيفي لخدمات الرقابة الداخلية والتقيد بالسياسات والمعايير ذات الصلة. وستواصل الإدارة التواصل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن تعيين المديرين في مهام الرقابة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف. ورحبت الإدارة بتأمل اللجنة في الإجراءات الإيجابية التي اتخذها مكتب التقييم في عام 2020، مثل إصدار توجيهات تقنية بهدف التصدي لجائحة كوفيد-19، واستخدام نُهُج التقييم الآني

الموجهة نحو التعلم، وإنجاز عملية استقدام أخصائيي التقييم المتعدد الأقطار في المناطق السبع جميعها، على سبيل المثال لا الحصر.

85 - وتلاحظ الإدارة وتقدِّر إقرار اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بالتقدم المحرز في تعزيز الإدارة المركزية للمخاطر والضوابط الداخلية باليونيسف، بما في ذلك إصدار سياسة اليونيسف المنقَّحة للإدارة المركزية للمخاطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد أعربت الإدارة عن تقديرها لتعليقات اللجنة أثناء وضع هذه السياسة، وسوف تبقي اللجنة على علم بآخر المستجدات فيما يخص تنفيذ هذه السياسة، حسب الاقتضاء.

86 - وتركز الإدارة على تعزيز إدارة المخاطر وإدماج إدارة المخاطر في استراتيجيات تنفيذ البرامج وأدائها على الصعيد القطري. وفي حين لا يتوخى في إطار المساءلة المنقح لليونيسف أن يكون كبير موظفي المخاطر مسؤولا مباشرة أمام المديرة التنفيذية، فإن الإدارة تقوم بوضع الصيغة النهائية لاختصاصات اللجنة المعنية بالمخاطر المقترح إنشاؤها بالإدارة العليا، ويتوقع أن تكتمل هذه الصيغة قبل انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بوضع الصيغة النهائية لبيانات ومبادئ تقبل المخاطر وتحملها لتعزيز التنفيذ العملي والفعال للسياسة المنقحة للإدارة المركزية للمخاطر. وستتيح جهود إدارة المخاطر هذه، مقترنةً بالتقييمات السنوية للمخاطر التي تجريها جميع المكاتب على الصعيد العالمي، وإلى جانب بيان الرقابة الداخلية المتوقع صدوره في عام 2021، اتخاذ القرارات على أساس الوعي بالمخاطر والإبلاغ عن المخاطر في حينها.

87 - وإذ تشير الإدارة إلى مشورة اللجنة بشأن الاستعانة بخبير مستقل يقدم المشورة بشأن النهج الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل لعمليات الخزانة، يسرها أن تفيد بأن خبيرين خارجيين مستقلين يعملان حاليا في اللجنة الاستشارية للشؤون المالية. والإرشادات التي يقدمها هؤلاء الخبراء مماثلة للمشورة التي تتوخاها اللجنة، وتساعد على ضمان حماية الخزانة على نحو كاف في الأجل القصير من مخاطر السيولة ورأس المال وقيام الخزانة بإدارة المخاطر والفرص الناشئة.

88 - وتلتزم الإدارة بتحقيق الإمكانات الكاملة لأداة صياغة الميزانية وتعمل بنشاط في سبيل ذلك، وتستكشف باستمرار الفرص المتاحة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من أداة الرصد على مستوى المعاملات التي نُفِّذت في عام 2019.

89 - ويعتزم المكتب تقديم ميثاق منقح، بعد إجراء مشاورات مع المديرة التنفيذية واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف، وذلك في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021. وفي عام 2020، خصصت اليونيسف موارد إضافية للمكتب مع التركيز على تعزيز الموارد اللازمة لوظيفة التحقيق.

90 - وإذ تحيط الإدارة علما بشغور منصب مدير مكتب الأخلاقيات في الفترة بين آذار/مارس 2020 وشباط/فبراير 2021، حيث عُيِّن موظف مسؤول في محله، فإنها تسلط الضوء على أن مكتب الأخلاقيات ظل يؤدي مهامه ومتاحا لعقد الاجتماعات و/أو الإحاطات الإعلامية على النحو المطلوب خلال هذه الفترة دون مدير. وترحب الإدارة باستمرار تواصل اللجنة مع مكتب الأخلاقيات.

91 - وبالإضافة إلى ذلك، يسرّ الإدارة أن تفيد بأن بارامترات الحيازة وإدارة الميزانية في مكتب الأخلاقيات تتماشى اعتبارا من حزيران/يونيه 2020 مع معايير مكتب الأخلاقيات ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

92 - وتعرب الإدارة عن تقديرها لتواصل اللجنة مع الجهات الرئيسية المكونة لنظام الرقابة الخارجية لليونيسف، بما في ذلك مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وأمين المظالم بالأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتثمن الإدارة الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن مهام الرقابة هذه وتواصل إعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات ذات الصلة.

93 - وترحب الإدارة بالرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي حين أن الرأي غير المشفوع بتحفظات قد أضحى هو القاعدة بالنسبة لليونيسف، تود الإدارة أن تبرز أهمية هذا الإنجاز والجهود التي تُبذل في سبيل صياغة هذا الرأي، بما في ذلك تعليقات اللجنة على مشاريع البيانات المالية والرسائل الإدارية لليونيسف لعام 2019 وما تقدمه من مشورة في هذا الباب.

94 - وتعرب الإدارة عن تقديرها للآراء والمشورة القيّمة التي قدمتها اللجنة طوال عام 2020 وتتطلع إلى استمرار التعاون معها.

تاسعا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي،

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف لعام 2020 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2021/AB/L.3) وإضافته (E/ICEF/2021/AB/L.3/Add.1) وبرد إدارته (E/ICEF/2021/AB/L.4) وكذلك بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف لعام 2020 المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويرحب بالرأي العام المتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛

2 - ***يحيط علما أيضا*** بالميثاق المنقح لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف (E/ICEF/2021/AB/L.5)؛

3 - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تقدم معلومات عن الاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة للمكتب لكي يسد الثغرات التي تشوب التغطية، كجزء من الإسهامات المقدمة في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025 والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025، وأن تضمن توفير الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية الكافية للمكتب.

المرفق

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي لم يُبت فيها لمدة تزيد عن 18 شهرا، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الإجراء المتفق عليه في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2020	*آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز*

مراجعة حسابات المكتب القطري في تركيا، صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2018 (توصية واحدة)

من بين التوصيات (ذات الأولوية المتوسطة) التي وافقت عليها شعبة الشراكات العامة استعراض الاحتياجات الحالية من التبرعات ونظام الترميز، بالتنسيق مع شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري ومكتب برامج الطوارئ وأي شعبة ضرورية أخرى، والتوصل إلى حل يمكن أن يؤدي إلى ترميز التبرعات التي تندرج ضمن سلسلة العمل الإنساني – الإنمائي وتتبعها والإبلاغ عنها بشكل أدق.	**قيد التنفيذ:** أجرت الإدارة، من خلال فريق العمل الإنساني التابع لشعبة الشراكات العامة، مناقشات مشتركة بين الشعب مع شعبة الإدارة المالية، وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكتب برامج الطوارئ، وشعبة البرامج، وشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه. وقد تأخر التنفيذ بسبب ملاك الموظفين المحدود وتعارض المواعيد النهائية. وبالنظر إلى تعقيد الإجراء الموصى به وأثره على نطاق مختلف الشعب، تم التوصل إلى حل مقترح، وتجري حاليا عملية التشاور مع المكاتب المعنية، ومن المتوقع اتخاذ قرار في الربع الثاني من عام 2021.

مراجعة حسابات إدارة البيانات الرئيسية للبائعين في اليونيسف، صدرت في عام 2018 (أربع توصيات)

(أ) من بين التوصيات (ذات الأولوية القصوى) التي وافقت عليها شعبة الإدارة المالية إصدار سياسة بالتشاور مع شعبة الإمدادات والمركز العالمي للخدمات المشتركة وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، إلى جانب سياسة وإجراءات داعمة بشأن إدارة البيانات الرئيسية تغطي جميع المسائل المحددة في مراجعة الحسابات.	(أ) **نُفِّذت:** أصدرت شعبة الإدارة المالية سياسة بشأن إدارة البيانات المالية الرئيسية لوضع سياسة شاملة لليونيسف لإدارة البيانات الرئيسية. وتحدد هذه السياسة الأدوار والمسؤوليات ومجموعات البائعين وأصحابها وتربط بين الوثائق التنظيمية السارية حاليا بالنسبة لشعبة الإمدادات، وشعبة الموارد البشرية، وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد. وتفصّل هذه السياسة دور إدارة البيانات الرئيسية الذي سبق وصفه في إطار السياسة المالية والإدارية 1 لليونيسف: الضوابط الداخلية، الملحق 1، الأدوار؛ والسياسة المالية والإدارية 1 لليونيسف: الضوابط الداخلية، الملحق 2، الفصل بين الواجبات لأغراض البيانات الرئيسية للبائعين.
(ب) من بين التوصيات (ذات الأولوية القصوى) التي وافقت عليها شعبة الإدارة المالية بالتشاور مع شعبة الإمدادات، وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، والمركز العالمي للخدمات المشتركة استعراض الحاجة إلى استخدام السجل الرئيسي للبائعين لمرة واحدة والنظر في وقف استخدامه وبيان ذلك في السياسات.	(ب) **قيد التنفيذ:** قامت شعبة الإدارة المالية، بالتشاور بين الشعب مع كل من المركز العالمي للخدمات المشتركة، وشعبة الإمدادات، وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، بتقييم الحاجة إلى استخدام البائعين لمرة واحدة. وقد بُذل هذا الجهد في سياق استعراض أوسع للسياسة المتعلقة بإدارة البيانات الرئيسية الواردة في التوصية (أ). وبعد أن أصدرت شعبة الإدارة المالية السياسة الشاملة لإدارة البيانات الرئيسية، فإنها تواصل تعزيز هذا المجال بوضع إجراء ينظم تحديدا استخدام سجل رئيسي للبائعين لمرة واحدة. ويجري حاليا بذل هذا الجهد، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول حزيران/يونيه 2021.
(ج) **أولوية متوسطة:** توضيح شرط تسجيل البائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات في السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة البيانات الرئيسية للبائعين.	(ج) **نُفِّذت:** يشجع مشروع إجراء اليونيسف بشأن تسجيل وإدارة البائعين بقوة تسجيل البائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. ولا يتطلب هذا الإجراء مثل هذا التسجيل، بالنظر إلى أن المركز العالمي للخدمات المشتركة يرصد التسجيل بالفعل في إطار إدارة البيانات الرئيسية. وقد خطط المركز العالمي للخدمات المشتركة وشعبة الإمدادات لأنشطة مشتركة لتقديم تعليقات للشُعب والمكاتب القطرية بشأن التقدم المحرز في تسجيل البائعين.
(د) **أولوية متوسطة:** استعراض الحاجة إلى إسناد دور إدارة البيانات الرئيسية إلى موظفين ليسوا مكلفين بتجهيز إدارة البيانات الرئيسية كما هو محدد في سياسات وإجراءات إدارة البيانات الرئيسية، وإلغاء إمكانية اطلاعهم على تلك البيانات حيثما تبيَّن أن الأمر غير ضروري.	(د) **نُفِّذت:** قامت شعبة الإدارة المالية والمركز العالمي للخدمات المشتركة بإجراء الاستعراض المطلوب لأدوار إدارة البيانات الرئيسية المسندة إلى موظفين ليسوا مكلفين بتجهيز إدارة البيانات الرئيسية. وأسفر الاستعراض عن الوقوف على استثناء واحد في شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد بالنسبة لموظف مطالب بدعم المكاتب بمعلومات مستكملة عن الشركاء المنفذين. وفي غياب إمكانية إسناد دور مستخدم مستقل لتحديث معلومات الشركاء المنفذين في نظام VISION، نُقلت مهمة دعم المكاتب بهذه الصفة من شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد إلى المركز العالمي للخدمات المشتركة.

الإجراء المتفق عليه في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2020	*آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز*

مراجعة أنشطة التحصين في اليونيسف، صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2018 (ثلاث توصيات)

(أ) **أولوية قصوى:** تبادل معلومات تفصيلية مع المانحين والشركاء الرئيسيين (ويفضل أن يكون ذلك في المقترحات واتفاقات المنح ذات الصلة) عن كيفية عمل النهج المنسق للتحويلات النقدية والقيود المفروضة عليه، بما في ذلك المخاطر والمسؤوليات وأوجه المساءلة المرتبطة بإدارة الأموال الموجهة من خلال اليونيسف؛ وتوفير مبادئ توجيهية للمكاتب القطرية بشأن المخاطر الإضافية التي ينطوي عليها تنفيذ أنشطة التحصين في البلدان ذات القدرات والنظم الضعيفة جدا؛ والاتفاق على مسؤوليات اليونيسف وأوجه مساءلتها في هذه البلدان.

(ب) **أولوية متوسطة:** استخدام البيانات المتاحة لتحديد البلدان ذات القدرات الضعيفة لإعداد تنبؤات دقيقة وموثوقة باللقاحات وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل محددتي الأهداف للمساعدة في تحسين تنبؤاتها.

(ج) **أولوية متوسطة:** توضيح المسؤولية والمساءلة عن تنفيذ أنشطة التحصين.

(أ) **قيد التنفيذ:** تقوم الإدارة بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجيةٍ وخطة عملٍ لدعم البلدان في تحسين التنبؤ بمتطلبات اللقاح. وتعزى حالات التأخير إلى إعادة تركيز العمل على التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

(ب) و (ج) **قيد التنفيذ:** حددت الإدارة، عن طريق شعبة الشراكات، ستة بلدان استنادا إلى مؤشرات الصحة العامة (إثيوبيا، وأفغانستان، وباكستان، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا)، وهي البلدان التي تحتاج إلى نهج أكثر تركيزا، مع زيادة توضيح طبيعة الدعم الذي يتعين أن يقدمه المقر والمكاتب الإقليمية. وتقوم شعبة الشراكات حاليا، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية المعنية، بوضع نموذج لجمع هذه المعلومات، وسوف تتواصل مع شعبة الإمدادات وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد في المستقبل للمساعدة في وضع الصيغة النهائية للنهج المتبع ورصد التقدم المحرز بصورة منتظمة. وعلى الرغم من التأخر الناجم عن التصدي لجائحة كوفيد-19، تتطلع الإدارة إلى استكمال التنفيذ على النحو المشار إليه.

أمن الفضاء الإلكتروني وخصوصية البيانات، صدرت في آذار/مارس 2019 (توصيتان)

(أ) **أولوية متوسطة:** استعراض التوصيات الأمنية لمقدمي خدمات الحوسبة السحابية وتنفيذ التوصيات التي تعتبر ذات صلة بالموضوع، ورصدها في سجل المخاطر التشغيلية؛ واستعراض وتعديل سياسات إدارة الأجهزة المحمولة في ضوء توصيات تعزيز الأمن.

(ب) **أولوية متوسطة:** تنفيذ دورات تدريبية للتوعية الأمنية للمستخدمين النهائيين، يُسترشد فيها بحوادث أمنية مثل استراق الهوية الرقمية والاستيلاء غير المأذون به على حسابات البريد الإلكتروني للموظفين.

(أ) **نُفِّذت:** قامت الإدارة باستعراض وتنفيذ التوصيات المتعلقة بأمن بيئات الحوسبة السحابية وغيرها من عمليات النشر عبر الشبكة السحابية، بما في ذلك النظر في أمن الحوسبة السحابية فيما يتعلق بالأجهزة المحمولة. ويجري رصد المخاطر والإجراءات ذات الصلة في سجل المخاطر التشغيلية وفقا لذلك. وقد أكد المكتب في آذار/مارس 2021 اتخاذ إجراءات من أجل التنفيذ وإغلاق ملف هذه التوصية.

(ب) **نُفِّذت:** ترى الإدارة أن هذه المكونات مدرجة بالفعل في التدريب الإلزامي للتوعية بأمن تكنولوجيا المعلومات لجميع المستخدمين. ولاستكمال التدريب الإلزامي الحالي للمستخدمين، قامت الإدارة بتقييم حل للتوعية الأمنية على مستوى المؤسسة، واضطلعت بإجراءات مختلفة، بما في ذلك الأحداث الأمنية المشتركة بين الوكالات، والاتصالات التثقيفية للتوعية الأمنية الواسعة النطاق في شكل حلقات دراسية شبكية، واستمرت في الاستفادة من التدريب الحالي للتوعية الأمنية. وتقوم اليونيسف تدريجيا بتنظيم جلسات للتدريب والتوعية فيما يخص مهام محددة.

(ج) إلى جانب نطاق التوصية، تعمل الإدارة على تعزيز استدامة جهود التوعية الأمنية من خلال تطوير التدريب ذي الصلة بالموضوع بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة. وقد أكد المكتب في آذار/مارس 2021 اتخاذ إجراءات من أجل التنفيذ وإغلاق ملف هذه التوصية.

مراجعة حسابات المكتب القطري في نيبال، صدرت في حزيران/يونيه 2019 (توصيتان)

(أ) **أولوية متوسطة:** استعراض نظريات التغيير وتنقيحها حسب الضرورة لتعكس بشكل كامل السياق الاتحادي للعمليات في هذا البلد.

(ب) **أولوية متوسطة:** تحسين أداء عمليات التخزين في سلسلة أجهزة التبريد على مستوى المقاطعات من خلال العمل مع الحكومة.

(أ) **قيد التنفيذ:** تعمل نيبال على إعداد تحليل للحالة الراهنة، ليُسترشد به في تنقيح نظريات التغيير لكي تعكس السياق التشغيلي الحالي في البلد.

(ب) **نُفِّذت:** أكملت اليونيسف إدماج وظيفة سلسلة أجهزة التبريد في القائمة المرجعية لرصد الزيارات الميدانية. وأجريت مناقشات مع الحكومة (المسؤولة أيضا عن رصد وظيفة معدات سلسلة التبريد) لإدراجها في جدول الرصد الحكومي أيضا. كما أنجزت الإدارة عملية التنفيذ إلى حد كبير، حيث سُلِّمت جميع قطع معدات سلسلة التبريد البالغ عددها 290 قطعة إلى مواقع مخصصة وجرى تركيب 286 قطعة منها (99 في المائة). وقد أكد المكتب في آذار/مارس 2021 اتخاذ إجراءات من أجل التنفيذ وإغلاق ملف هذه التوصية.